

الرّوابط والعوامل الحجاجية في الخطاب القانوني الجزائري

مقاربة تداولية في مُدونة أخلاقيات مهنة القضاة

Connections and Argumentative factors in the Algerian legal discourse
A deliberative approach in the "Code of Ethics for Judges"

*فتح الله نورالدين

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف (الجزائر)، Fethallah-noureddine@univ-eltarf.dz

مخبر التراث والدراسات اللسانية

تاريخ النشر: 2023/12/17

تاريخ القبول: 2023/04/13

تاريخ الاستلام: 2022/11/25

ملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن أهم الآليات الحجاجية في الخطاب القانوني الجزائري، وهذا باعتبار الحجاج مبحثاً رئيساً من مباحث التداولية، التي تهتم بدراسة اللغة من حيث جانبها الاستعمالي والسياقي والوظيفي، لتحقيق عملية التواصل، وقد تمركزت دراستنا حول مُدونة قانونية جزائرية، تتمثل في مُداولة تتضمن "مُدونة أخلاقيات مهنة القضاة"، الصادرة عن الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، وهذا قصد تحليلها ومقارنتها حجاجياً، باعتماد الرّوابط والعوامل الحجاجية، وفق ما يقتضيه المنهج التداولي.

كلمات مفتاحية: التداولية، الرّوابط الحجاجية، العوامل الحجاجية، الخطاب القانوني، أخلاقيات مهنة القضاة.

Abstract:

Our study aims to reveal the most important argumentative mechanisms in the Algerian legal discourse, and this is considering the pilgrims as a major topic of the deliberative investigations that are concerned with studying language in terms of its use, context and functional aspect, to achieve the communication process. Judges issued by the Official Gazette of the Algerian State, and this is intended to study pilgrims according to the deliberative approach.

Keywords: Deliberative; Orbital connections; Orbital factors; Legal discourse; Professional ethics for judges.

*المؤلف المرسل: فتح الله نورالدين، الإيميل: Fethallah-noureddine@univ-eltarf.dz

1. مقدمة:

اللغة أهم وسيلة للتبليغ والتواصل، فهي أداة فاعلة للتّحاور والتّجادل والنّقاش بين بني البشر، ومما لا شكّ فيه أنّ الإنسان ميّال بطبعه إلى التّحاجج والنّقاش وإبداء الرّأي والعمل على إثبات توجّهاته وآرائه بشقّي الطّرق والوسائل، والحجاج باعتباره أحد المباحث الهامة والأساسية للمنهج التداولي حديث النّشأة، والذي يُعنى أساساً بدراسة اللغة في الاستعمال، و معرفة أحوال المتخاطبين ومقاصدهم، وهذا من أجل تحقيق عملية التواصل في سياقاتها المتعدّدة، و يدخل الحجاج في عديد المواضيع والمجالات، منها الاجتماعية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والقانونية أيضاً، حيث نجد أنّ الخطاب القانوني يُعدّ حقلاً خصبا للممارسة الحجاجية، باعتباره خطاباً مميزاً عن غيره، فهو يعتمد على الحُجج والبراهين والقوانين المبنية على أُسس منطقية

مدرسة، لتسيير وتنظيم المؤسسات والهياكل والمرافق العامة، وكذا تنظيم حياة الأفراد ومعاملاتهم المختلفة في إطار ما جاء به المشرع.

وقد وجد الحجاج اهتماما منقطع النظير من طرف المهتمين بالدراسات اللسانية واللغوية والتداولية، وهذا راجع بالأخص إلى التطور والتقدم الهائل في مجال الدراسات اللغوية، بدءاً بالتركيب والدلالة، وصولاً إلى السياق والمعاني الخفية التي تفهم ضمن المقام ومقتضى الحال، والافتراضات المسبقة، وغيرها من الآليات المساعدة في تحليل الخطابات تداولياً، وفق أسس صحيحة ومُنهجية، وفي هذا السياق البحثي، اخترنا مدونة لدراستنا هذه والمتمثلة في: *مدونة تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة*، وهي عبارة عن *مدونة رسمية*، نُشرت في: "العدد 17 سنة 2007"، ضمن *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، وقد حاولنا في هذا الإطار الإجابة عن إشكالية مطروحة مفادها: كيف تجلّى الحجاج في المدونة من خلال الروابط والعوامل؟ وإلى أي مدى تجسّدت استجابة الخطاب القانوني الجزائري للمقاربة الحجاجية التداولية؟

وفي هذا الصدد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، فهو الأنسب غالباً في مثل هذه الدراسات، وهذا قصد الكشف عن مختلف الروابط والعوامل الحجاجية المضمّنة في هذه المدونة القانونية الرسمية، وكذا بُعية جعل المتلقي قادراً على إدراك آليات الحجاج في الخطاب القانوني، والعمل على تبيان الظروف المقامية والتواصلية التي تساعد على تشكّل الخطاب الحجاجي في المدونات القانونية.

2. المنهج التداولي وأبعاده المعرفية:

تسعى مناهج البحث اللغوي بتعدد أنواعها ومشاربها إلى إثبات المعنى وتأكيد مع الاختلاف في الآليات والطرق، "والتداولية تعتبر أقرب الوسائل العملية وأكثرها دقة في كشف المعنى وتوضيحه، وذلك لاعتمادها على أسس عملية في التحليل اللغوي، فالمرسل والمخاطب والمقام وظروف المقال وعدد المشاركين في الحدث اللغوي والزمان والمكان، عناصر هامة في تحديد القوة الإنجازية للتركيب اللغوي"¹ فالتداولية إذن تُعنى باستخدام اللغة في بعدها التواصلية، فهي تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال، فنجد أنّ الفكر البراغماتي المعاصر قد ارتبط اسمه بالفيلسوف الأمريكي (تشارلز سندرز بيرس)، فهو الواضع الأول لكلمة 'براغماتية'، وأول من أعلن البراغماتية منهجاً فلسفياً²، وعلى العموم "تعرف التداولية بأنها دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام اللساني الذي تعنى به تحديد اللسانيات، وإذا تحدثنا عن استعمال اللغة فلأنّ هذا الاستعمال ليس محايداً، من حيث تأثيراته في عملية التواصل ولا في النظام اللغوي في حد ذاته"³.

"إنّ دراسة الجانب الاستعمالي في اللغة هو الذي يسمّيه الأوروبيون حالياً بالتداولية أو (Pragmatic)⁴، إذن نستخلص مما تقدّم، أنّ التداولية فرع حديث من فروع الدراسات اللسانية واللغوية، تهتم بالخطابات اللغوية في مقام التواصل، واستخدام اللغة من طرف المتخاطبين مع مراعاة السياق وظروف الانتاج والقصدية وغيرها من الآليات، وقد تحدّد مصطلح التداولية في البحث اللساني ليتجاوز الدراسة المحايثة المغلقة على البنية الداخلية، بحثاً عن مكوناتها ورفضاً لمنتجها ومؤوليها، والبحث عن الانسان وفي الانسان في إنتاجه للغة وتأويلها"⁵ بمعنى أنّ التداولية أعطت فتحة مجال التأويل من طرف المتخاطبين، ولم يعد البحث اللغوي مرتكزاً على البنية الشكلية الظاهرية فقط، بل تعدّا ذلك إلى السياق والمعاني المتضمّنة في القول والافتراضات المسبقة وغيرها، "فتأويل التلفظ بعبارة ما هو في نهاية المطاف من شأن التّحمين أو حتى نستعمل حدّاً بليغاً، من شأن التكوين أو البنية

الافتراضية"⁶ إذن فالتداولية اختصاراً تهتم خصوصاً "بدراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو تراكيبها النحوية، هي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معينة، لا كما نجدها في القواميس والمعاجم، ولا كما تقترح كتب النحو التقليدية"⁷، فالتداولية كمنهج لغوي لساني، تتضمن عدّة مباحث رئيسة، تحدّد معالمها وآلياتها الكبرى، وهي: الأفعال الكلامية والحجاج، والاستلزام الحواري، وكلها مباحث متعلقة بالسياق والافتراض المسبق ومقتضى الحال أو ما يسمى أيضاً بالمقام.

3. في مفهوم الحجاج ومباحثه:

الحجاج أحد مباحث التداولية الهامة والرئيسية، وهو "يقترن بالفعل التأثيري للخطاب Act Per locution، حيث يتوخى المتكلم في العادة حمل المخاطب على الإذعان والاقناع بفكرة أو موقف ما، من خلال إثارة عواطفه وانفعالاته"⁸، بمعنى أن الحجاج ينشد الاقناع والتأثير في المخاطب وفق آليات وإجراءات معينة، بغرض الضفر وإقامة الحجة، فهو بحسب تعريف أبي بكر العزاوي: "الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة، وهو يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب"⁹، وقد أورد العزاوي مفهومة للحجاج اعتماداً على الاستنتاج المنطقي داخل التركيب اللغوي أو الخطابي، وفي تعريف آخر لعبد الهادي بن ظافر الشهري، الذي يرى بأن الحجاج هو "الآلية الأبرز التي يستعمل المرسل اللغة فيها، وتتجسد عبرها استراتيجية الإقناع"¹⁰، حيث يربط هنا بين اللغة واستعمالها الاقناعي ضمن الإطار التواصلي بين المرسل والمخاطب، باعتبار عنصر التأثير، وهو يندرج كذلك ضمن الإخبار والتبليغ، بمعنى إخبار غيرنا بمعلومات يجهلها ولربما يملك خلفية عنها، نحاول التأثير فيه، وعلى معتقداته وسلوكه"¹¹، وهنا يأخذ التحجاج أو الحجاج معنى التأثير وتغيير الآراء والمعتقدات والسلوكيات، وهذا وفق ما نخبّر به، وندافع عنه بحسب علمنا وإدراكنا واقتناعنا، ويستند الحجاج إلى ثلاثة مباحث وآليات رئيسة تتعلق به، وهي الروابط والعوامل الحجاجية، والسلام الحجاجية، وهي بدورها لها ترتيبات وتصنيفات خاصة وآليات اشتغال محددة بحسب الخطاب المتناول بالدراسة، "فالروابط تربط بين قولين، أو بين حجتين على الأصح أو أكثر، وتسند لكل قول دوراً محدداً داخل الاستراتيجية الحجاجية العامة، ويمكن التمثيل للروابط بالأدوات التالية: بل، لكن، حتى، لاسيما، إذن، لأنّ، بما أنّ، إذ... الخ. أمّا العوامل الحجاجية، فهي لا تربط بين متغيرات حجاجية، ولكنها تقوم بحصر وتقييد الإمكانيات الحجاجية التي تكون لقول ما، وتضم مقولة العوامل أدوات من قبيل: ربّما، تقريباً، كاد، قليلاً، كثيراً، ما، إلّا... وجلّ أدوات القصر"¹²، فالعوامل الحجاجية موجودة في بنية اللغة ذاتها"¹³، بمعنى نجدها في التركيب اللغوي للخطاب حيث تعتبر جزءاً رئيساً، وجزءاً لا يتجزأ منه، والخطاب الحجاجي له ما يميّزه عن غيره من الخطابات، "ومن هذه المزايا ما يتعلّق بالنّص الحجاجي (المرسلة التلقّظية)، إذ ينبغي أن يتضمّن النّص الحجاجي أهدافاً مُعلّنة، وأفعالا تعبيرية تناسب موضوع الحجاج"¹⁴، وهذا ما يتناسب خاصّة مع الخطابات القانونية والقضائية وما شابهها.

4. ملامح الخطاب القانوني وبعده الحجاجي:

1.4 ماهية الخطاب القانوني:

يتّضح لنا مفهوم الخطاب القانوني أساساً في مجموع النصوص القانونية الصادرة عن الهيئات المخوّلة لذلك، والتي لها سلطة إصدارها والتحكم فيها وتنفيذها، فهو "ذلك الذي يخضع لشروط القول والتلقي، إذ تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية"¹⁵، حيث يجب أن يكون ذا قصد بمعنى موجّه لفئة معينة وبأحكام معينة وبقصد معيّن، لا يكون هكذا اعتباطاً أو جزافاً، أي أنّه مؤطر ومنظم المحتوى والوجهة، وكذلك يتميّز بصفة التأثير، وهذا لكونه صادراً عن هيئات لها سلطة عليا، وصاحبة قرار، لها وزنها وتأثيرها الفاعل في الوسط الذي تنشط فيه، كذلك يمتاز بالفعالية والعملية، وهذا من حيث جانبه التنظيمي وفاعليته في الوسط الاجتماعي الذي يُطبّق فيه، كما تجدر بنا الإشارة كذلك إلى أنّ "لغة القانون هي لغة خاصّة يستخدمها كل من يمارس مهنة القانون في أدائه لعمله، فيستخدمها الفقهاء والقضاة والمحامون والمؤثّقون وغيرهم، غير أنّ استعمال لغة القانون لا يقتصر فقط على مهنة واحدة، بل يتّسع ليشمل كافّة الأعمال التي تتطلّب ذلك، إذ يستخدمها البرلمانيون ورجال الإدارة في أقوالهم وأعمالهم"¹⁶ فالنظام القانوني في شكله هو جملة من الأوامر والنواهي أي مجموعة من القواعد والنظم التي تحدد سلفاً ما ينبغي إن تكون عليه السلوكيات الاجتماعية، وهذه القواعد مقرّرة مسبقاً وهي ذات صبغة إلزامية بل قهرية، غايتها توفير الحماية الدائمة للسلم والنظام الاجتماعي، وكذا تأمين أفراد المجتمع، والخطاب القانوني يتميز بالوضوح اللغوي والمضموني وسهولة التناول، كذلك يمتاز بالإيجاز وعدم الغموض، وهو بدوره كذلك لا يميل كثيراً إلى التكرار المخلّ، إذن فالخطاب القانوني أو لغة القانون بشكل خاص هي لغة رسمية صادرة عن هيئة عليا تنفيذية خدمة للناس والمجتمع، تختلف باختلاف الغاية والقصد¹⁷، فهو خطاب مميز بهيكلته، بسيط في لغته، قوي في تأثيره، له مميزات تجعل منه خطاباً منفرداً لا يشبه العديد من الخطابات الأدبية الأخرى.

2.4. حجاجية الخطاب القانوني:

يقتضي النص القانوني بحكم مميزاته المنفردة تخطيطاً حجاجياً خاصاً، وهذا بحكم طبيعة هيكلته ومصادره والفئات التي يتوجه إليها، وهذا بشكل خاص من حيث ناحية الإقناع والتأثير، حيث يكون صادراً عن فرد أو عن هيئة أو مجموعة، وهذا يكون ضمن مؤسسة معتمدة ذات طابع رسمي وتنظيمي، ووفق قواعد ومحددات واضحة المعالم، وهذا كإجراء هدفه الأسمى تطبيق القانون ووضع في مساره المحدد له من طرف السلطة، و"نعني بالسلطة حق القيادة وتوجيه الأوامر وواجب طاعته وخضوع الآخرين له، أما بالقوة، فنقصد بها ما نملكه من نفوذ (force) نستطيع من خلاله إجبار الآخرين على السمع والطاعة"¹⁸، و يكون "الفرق بين الحجّة القانونية وغيرها من الحجج الدّعائية ... الإيديولوجية، أنّ الحجّة بشكل عام عملية عقلية تقوم على الرّبط بين مفهومين أو أكثر، بغية إقناع المتلقي وهذا بصلاح الفرضية والنظرية التي وضعت الحجّة لها، والحجّة القانونية هي ربط قاعدة قانونية بجملة من الوقائع التي تناسبها مع إعادة النظر والتوليف لتقديمها ضمن التدابير الكتابية أمام المحاكم، ويمكن للحجج أن تصنّف وفق مادتها، أو وفق العلاقات الحجاجية التي تضعها قيد التنفيذ"¹⁹، إذن نخلص من ذلك إلى أن الحجاج في الإطار القانوني يخضع لعنصر الرّبط بين المسألة أو القضية وملابساتها، وبين القانون أو التنظيم الذي يحكمها ويؤضع لها سابقاً، وهذا طبعاً وفق دراسة موضوعية ومنهجية، صادرة عن جهات رسمية مختصة بالجانب القانوني.

5. الروابط والعوامل الحجاجية في "مدونة أخلاقيات مهنة القضاة":

1.5. الروابط الحجاجية:

تتمثل الروابط الحجاجية "في حروف العطف والظروف التي تقوم بالربط بين وحدتين دلالتين أو أكثر لخدمة هدف إقناعي في محاورة حول قضية من القضايا"²⁰، وهذا يعني أن الحروف الرابطة بين مختلف الوحدات في التركيب تمثل رابطا حجاجيا إقناعيا بدرجة أولى في سياق التركيب، كحروف العطف وبعض الظروف التي نستخدمها كأدوات لربط الجمل والتراكيب بعضها ببعض في نسق متجانس وتام المعنى والدلالة، "ويمكن التمثيل لهذه الروابط بالأدوات (لكن، بل، حتى، لأن، لام التعليل، كي، الواو، الفاء ثم ...)، والتي تسهم إسهاما فعالا في تأطير الحجاج بالخاصية الحجاجية اللغوية"²¹ وفي هذا السياق نذهب إلى إعطاء نماذج مختلفة عن أبرز الروابط الحجاجية التي وردت بين ثنايا المدونة التي نحن بصدد دراستها ومقارنتها حجاجيا والتي تندرج ضمن الخطاب القانوني الجزائري.

أ- الرابطة الحجاجية "لأن":

يستخدم الرابطة (لأن) للتفسير والتعليل، فهو من الوسائط المستخدمة بكثرة لإثبات قضية معينة أو العكس من ذلك، "فقد يبدأ به خطاب الحجاج، ويستعمل لتبرير فعل، كما يستعمل لتبرير عدمه"²² والملاحظ في مدونة دراستنا أنها تخلوا تقريبا من هذا الرابطة "لأن"، وهذا راجع إلى أن هذه المدونة تتضمن أحكاما مباشرة وبشكل تقريرى حُكمي، لا يحتمل التفسير أو التأويل، باعتبارها قوانين وأحكام نهائية تتعلق بممارسي مهنة القضاء، وهي صادرة عن جهات عليا، لها حق سنّ مثل هذه القوانين، وبالتالي كان حضور هذا الرابطة في مدونة دراستنا غائبا تماما.

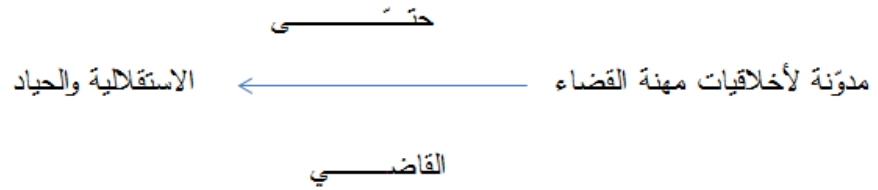
ب- الرابطة الحجاجية "حتى":

ينطلق الرابطة الحجاجية من أن اللغة تتكون أساسا من بنيات قولية مرتبة، وبالتالي فالوظيفة الحجاجية لها تنصّ على أن "التسلسلات الخطائية محدّدة بواسطة بنية الأقوال اللغوية وبواسطة العناصر والمواد التي تمّ تشغيلها"²³ فالربط بين أجزاء الخطاب هنا يكون باعتماد القرائن اللغوية التي تضيء بعدا حجاجيا على العملية التخاطبية، وتعطيه صبغة التنظيم والانسجام وبالتالي يصبح قويا في ممارسته الحجاجية، فالربط حتى يساعد بقوة على ربط الحثثات بالتائج المتوصل إليها، وبالتالي فهي ترسم الخطة والمسار المنتهج للوصول إلى تلك النتيجة التي يقصدها المخاطب بملفوظه، والرابطة الحجاجية "حتى" لا يمكن أن يستعمل داخل القول الواحد إلا مع الأسوار الكلية (كل ، جميع)، أو شبه الكلية (جل ، أغلب ، كثير)، ويمكن التمثيل للرابطة "حتى" في مدونة دراستنا التي تتسم بأنها ضمن الخطاب القانوني المنفرد بميزاته، بالنماذج الآتية:

"ونصّ القانون الأساسي للقضاء في المادة 64 منه أن توضع مدونة لأخلاقيات مهنة القضاء، حتى يدرك القاضي ويلتزم التزاما صريحا بالاستقلالية والحياد..."²⁴.

نلاحظ أن التركيب السابق هو عبارة عن نصّ قانوني، نابع من القانون الأساسي الوارد في المادة القانونية رقم 64 والذي بمقتضاه وُضعت مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، وقد جاء الرابطة "حتى" هنا كرابطة حجاجية يبيّن لنا مدى إلزام القاضي بأن يكون مُستقلاّ وحياديّا في ممارسته لمهنة القضاء، فحجاجية هذا الرابطة تكمن في إعطائنا سبب وضع مدونة أخلاقيات مهنة القضاة حيز الخدمة، والسبب الجوهرى هنا يكمن في مدى أهمية إدراك والتزام القاضي بالاستقلالية والحياد، باعتباره مُمارسا لمهنة القضاء.

ويمكن أن نُمثل لذلك بالمخطط التالي:



كذلك ورد الرّابط "حتى" في النموذج التالي:

"...أخذاً بما أوصى به عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قاضيه أبا موسى الأشعريّ أن: (...آس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك...) وهو ما يتفق مع المعايير الدّولية الضّامنة للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان"²⁵، وقد جاء الرّابط الحجاجي "حتى" في قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه رابطاً بين حجّتين، الأولى تتعلق بالمساواة بين الناس والعدل بينهم في المجلس والقضاء بالعدل، والحجة الثانية التي تُعتبر كنتيجة للأولى، والتي مفادها عدم طمع الشّريف ولا يأس الضّعيف من ميزان العدالة وتحقّقها.

ج-رابط العطف الحجاجي (الواو):

تتوافق مجموعة من الحروف مع أبعاد التّحاجج المهمّة، من خلال ربطها بين الحجج والنتائج، والتوفيق بين المنطق والتفسير والإثبات، في هذه الوصلات، تكون أدوات العطف: (الواو، ثمّ، الفاء) لأنها تلعب الدّور الجدلي الرئيسي، وتجرّد الإشارة إلى أنّها تربط بين حالتين (حجّتان) وتصنفهما بمقاييس تصنف هذه الحجج حسب قوتها في دعم النتيجة النهائيّة، فالرّابط الحجاجي "الواو" يربط ويصل بين الحجج ويرتّبها، ويخرجها في صورة تجعل النتيجة المتوصّل إليها أو المراد إثباتها تتسم بالقوة، فهو يُستعمل كرابط عاطف حجاجيّ، حيث يقوم بوصل الحجج بعضها ببعض بشكل مرتّب ومتناسق، ومن الأمثلة والشّواهد في مدوّنة دراستنا نجد النموذج الآتي على سبيل المثال: "أقسم بالله العلي العظيم، أن أقوم بمهمتي بعناية وإخلاص، وأن أحكم وفقاً لمبادئ الشّريعة والمساواة، وأن أكنم سرّ المداولات، وأن أسلك في كلّ الظروف سلوك القاضي النّزيه والوفّي لمبادئ العدالة، والله على ما أقول شهيد. المادة 4"²⁶، فالملاحظ هنا أنّ الرّابط الحجاجي "الواو" ساهم إلى حدّ بعيد في ربط الحجج بعضها ببعض بشكل متناسق ومرتبّ في سلّم متتابع الدّرجات، حيث كانت الحجج التي عُرضت هنا عبارة عن قسم يؤدّيهِ المكلف بمهنة القضاء عند استلامه لوظيفته، وتتلخص بمُحمل تلك الحجج في العمل بإخلاص وبحيادية، وكذا حفظ سرّ مجريات المداولات والمحاكمات التي تُجرى، والاتصاف بالنّزاهة، والعمل وفقاً لما يخدم العدالة ويساهم في تحقّقها بعيداً عن كلّ الظروف الذاتية، والتأثيرات مهما كان نوعها، إذن فقد عمل الرّابط الحجاجي (الواو) على رصّ الحجج وتماسكها وتقويتها، كذلك ساهم بشكل فعّال في ترتيب تلك الحجج وتنسيقها وانسجامها.

2.5. العوامل الحجاجية:

أ- مفهوم العامل الحجاجي:

"العوامل الحجاجية من أهم ما جاءت به نظرية الحجاج في اللغة، وهذا نظرا لما تحدثه من انسجام في الخطاب وقيادة المتلقي إلى الاتجاه الذي يريده المتكلم أو الكاتب، فهي تعمل على تقليص الاستلزمات الحجاجية للقول أو الجملة الواحدة داخل الخطابات"²⁷ إذن فالعامل الحجاجي مُساهم بشكل فعال في انسجام الخطاب وتقوية الحجة المراد تبليغها إلى المتلقي في مسارها الصحيح والمنطقي، "وقد حظي العامل الحجاجي باهتمام كبير من طرف "ديكرو" و "أنسكومير" نظرا لوظيفته الحجاجية داخل الخطاب، فهو يقوم بتقييد وحصر التأويلات الحجاجية للأقوال بُنية توجيه المتلقي وجهة حجاجية معينة"²⁸، وتعرف العوامل الحجاجية بأنها مورفيمات إذا وجدت في ملفوظ تحول توجيه الامكانيات الحجاجية لهذا الملفوظ، وأما من حيث تموضعها في الخطاب فإننا لا نجد لها تربط بين متغيرات حجاجية أي بين حجة ونتيجة أو بين مجموعة حُجج ولكنها تقوم بحصر وتقييد الامكانيات الحجاجية التي تكون لقول ما ، وتضم العوامل الحجاجية أدوات مثل: ربما - تقريبا- كاد - قليلاً - كثيراً - ما - وجل - أدوات القصر، وغيرها من الأدوات الأخرى.

ب- حجاجية عامل "التنفي" في مُدونة أخلاقيات مهنة القضاة:

الملاحظ في مدونة دراستنا، التي تدرج ضمن الخطاب القانوني الجزائري، هيمنة العامل الحجاجي المتعلق بعنصر "التنفي" على كامل أجزاءها، فالتنفي يعني ردّ الكلام، ويحمل عدّة معانٍ بغضّ النظر عن تقسيماته، إذ يأتي كردّ على الرأي المعاكس وهو صلب عملية التوجيه الذي صاغه المتلفظ صياغة إثباتية، أو يأتي نفيا مفيدا والمراد نفيه مطلقا للمبالغة في التنفي وتأكيد ردّ الخصم، غير أنّه قد ينشأ عنه معنى مخالفة، وذلك المعنى الذي تؤدي إليه بنية المنفي المقيد بصفة أو ما في معناه²⁹.

ويعدّ النفي بـ "لا" من الصيغ التعبيرية التي لها فاعلية حجاجية كيبه وواضحة" فهي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي يُراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصا، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها، وتسمى "لا" التبرئة أيضا، لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتّصاف بالخبر، فإذا قلت "لا رجل في الدار" كان المعنى: لا من رجل فيها، ليس فيها أحد من الرجال لا واحد ولا أكثر، وتتجلى عوامل التنفي الحجاجية في هذه المداولة القانونية الرسمية من خلال النماذج المختارة التالية:

"وهذا لا يتحقّق إلّا من خلال قضاء مستقل بعيد عن كل تأثير مهما كان مصدره"³⁰

من خلال هذا المثال يتحقّق البعد الحجاجي لعامل التنفي "لا" باعتبار أنّ القضاء يجب أن يكون في منأى عن جميع المؤثرات الداخلية والخارجية التي من شأنها التقليل من سلطة القاضي وسيرورة عمله بالشكل الصحيح، فجاء التنفي بـ "لا" التافيه هنا، لإبعاد صفة التأثير بكل تلك العوامل المعيقة لمهنة القاضي.

كذلك يتجلى لنا عامل التنفي الحجاجي في المثال التالي:

"وبالرّغم من ثقل مسؤولية القاضي، فإنّه لا يتخلّى عن طبيعته البشرية ولا يتجرّد من ميولاته الاجتماعية..."³¹، فالعامل الحجاجي هنا عمل على تقوية طاقة الملفوظ الحجاجية ووجّه الحجج نحو النتيجة المتوقعة أو المحتملة. وفي مثال آخر: "أن لا يقبل من أيّ جهة كانت أيّ تدخل من شأنه التأثير على عمله القضائي"³²، فعامل التّقي هنا ساهم في تحقيق حجاجية الخطاب، وهذا من خلال نفي قضية التدخل في شؤون تمارس مهمّة القضاء، باعتبار أهمية منصبه وحساسيته، وإقامة للعدل بين جميع الأطراف، وبالتالي كان لأداة التّقي هنا قوة حجاجية بارزة وفاعلة في الخطاب. إذن يمكننا القول بأنّ عامل التّقي الحجاجي لعب دوراً كبيراً في إضفاء القوّة الحجاجية على مكوّنات هذا الخطاب القانوني الرسمي وكذا تبيان مقاصده، وبالتالي زيادة تركيز السّامع، والعمل على جذب انتباهه ودفعه إلى التّأويل والتّفكير والتّمحيص قصد الوصول إلى المعنى الصّحيح والمراد منه.

6. خاتمة:

هدفت الدّراسة إلى الكشف عن مختلف الرّوابط والعوامل الحجاجية المضمّنة بين ثنايا المدوّنة التي تندرج ضمن الخطاب القانوني، والمتمثّلة في "مدونة أخلاقيات مهنة القضاة"، الصّادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الجزائري، وقد نُشرت في الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، في العدد السّابع عشر، الذي صدر بتاريخ: 24 صفر 1428هـ الموافق لـ: 14 مارس 2007م، فقد كان للرّوابط والعوامل الحجاجية التي وردت في المدونة القانونية بالغ الأهمية في تجلّي حجاجية الخطاب وتسهيل تلقيه وفهمه والافتناع به، وقد ساعدت الرّوابط والعوامل على الوصل بين الحجج والنتائج وترتيبها وتتابعها بشكل متسلسل ومنطقي وبالتالي الوصول إلى النتائج بشكل أسهل وأبلغ، وهذا ما أفاد في تدعيم الحجج بعضها ببعض وساعد كثيرا في توجيه القول وتحديد معالمه والمساهمة في فهمه بالشكل المراد، وهذا ما ساعد كثيرا في تشكّل البنية الحجاجية اللّغوية العامة لهذا الخطاب القانوني الرسمي المنفرد بمميزاته التي تجعله ينفرد بخصائص لا توجد في غيره من الخطابات الأدبية الأخرى، باعتباره صادرا عن هيئات رسمية، ويحمل أوامر ومراسيم وقرارات جادّة لا تقبل التّأويل أو التّعديل في كثير من الأحيان، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج نذكر أهمّها:

- الرّوابط الحجاجية تعتبر المؤشّر الأساسي في بنية اللّغة وتقوية المعنى.
- العامل الحجاجي يقوم بالربط بين وحدتين دلالتين داخل الفعل اللّغوي نفسه.
- الرّابط الحجاجي يربط بين فعلين لغويين اثنين، وهو عبارة عن موصل تداولي يجعل من مكوناته أفعالا لغويّة، وهذا ما لاحظناه جليا في مدونة "أخلاقيات مهنة القضاة" باعتبارها نموذجا للخطاب القانوني الجزائري.
- العامل الحجاجي يجمع بين ملفوظين اثنين في الجملة الواحدة.
- الخطاب القانوني يتّسم بال رسمية وصيغ الأمر والتّنفيد، لأنّه عبارة عن قرارات ومراسيم واجراءات مدروسة من جهات عليا لها سلطة القرار، فمن خلال ذلك نجد أنّ أغلب الرّوابط والعوامل الحجاجية غير مضمّنة في مثل هذه الخطابات، باستثناء التي تطرّقنا إليها في الدراسة وهذا راجع لطبيعة هذا الخطاب.

6. قائمة المصادر والمراجع:

• الكتب:

أ/ العربية:

1. أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، الدار البيضاء، دار العمدة للطبع، ط1، 2006.
2. أحمد حاجي صفر، أدوات الحجاج القانوني وتقنياته، الأحكام في المحاكم القطرية نموذجاً، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية.
3. أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2015.
4. أشرف توفيق شمس الدين، أصول اللغة القضائية، محاضرات في القانون الجنائي، جامعة قطر، (د.ت).
5. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.
6. بيداء عبد الحسن ردام، دراسة الوعي اللغوي في الخطاب القانوني محاكم العراق أمودجاً، مجلة التراث العلمي العربي، العدد44، سنة2020م.
7. جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المركز الوطني للترجمة، منشورات دار سيناترا، تونس، 2010.
8. جلالي علي، أثر العامل الحجاجي في بلاغة خطاب عبد القاهر الجرجاني، مجلة فصل الخطاب، المجلد10، العدد02، جوان2021.
9. جواد ختام، التداولية أصولها وأبجدياتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.
10. جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2013.
11. ذهبية همو الحاج، التداولية في الدرس اللغوي العربي بين مظاهر التأصيل وآفاق تطوير المفاهيم، ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها، المجلد1، العدد2، ديسمبر2020.
12. ذهبية همو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، (د.ت).
13. سليمة محفوظي، حجاجية الروابط اللغوية نماذج مختارة من رسائل الجاحظ الأدبية، مجلة جسور المعرفة، المجلد07، العدد05، ديسمبر2021.
14. شايم بيرلمان، فلسفة الحجاج القانوني بين شمولية السلطة وعنف الإيديولوجيا، تر: أنوار طاهر، حوليات معهد الفلسفة بجامعة بروكسل، 1969.
15. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
16. عبد علي حسن ناعور، العوامل الحجاجية في آيات الأعراف والتقاليد، المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها، 2019.
17. محمد الناصر كحولي، الحجاج في الخبر الأدبي الأندلسي حجاجية التخييل وتخييل الحجاج، دار محمد علي للنشر، تونس، ط1.
18. محمد أمعيط، الروابط والعوامل الحجاجية في المناظرة السياسية مناظرة على للخوارج أمودج دراسة حجاجية، مجلة إحالات، العدد07، جوان2021.
19. مداولية تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد17، 24 صفر1428هـ/ 14 مارس2007م.
20. مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار ومكتبة عدنان للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 2015.
21. هيثم سرحان، الذاكرة والخطاب مقاربات في النثر العربي الكلاسيكي، سلسلة دراسات فكرية، جامعة الكوفة، بيروت، ط1، 2020.

7. قائمة الإحالات:

- 1- أحمد فهد صالح شاهين، النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط1، 2015، ص03.
- 2 - المرجع نفسه، ص05.
- 3- جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين، المركز الوطني للترجمة، منشورات دار سيناترا، تونس، 2010، ص21.

- 4 - ذهبية حمو الحاج، التداولية في الدرس اللغوي العربي بين مظاهر التأصيل وآفاق تطوير المفاهيم، ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 44.
- 5 - المرجع نفسه، ص 42.
- 6 - جيوفري ليتش، مبادئ التداولية، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2013، ص 45.
- 7 - بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010، ص 18.
- 8 - جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 144.
- 9 - أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، الدار البيضاء، دار العمدة للطبع، ط 1، 2006، ص 17.
- 10 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 456.
- 11 - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، (د.ت)، ص 136.
- 12 - أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، ص 27.
- 13 - محمد الناصر كحولي، الحجاج في الخبر الأدبي الأندلسي حجاجية التخييل وتحليل الحجاج، دار محمد علي للنشر، تونس، ط 1، 2016، ص 87.
- 14 - هيثم سرحان، الذاكرة والخطاب مقاربات في النثر العربي الكلاسيكي، سلسلة دراسات فكرية، جامعة الكوفة، بيروت، ط 1، 2020، ص 32.
- 15 - مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار ومكتبة عدنان للطبع والنشر والتوزيع، ط 1، 2015م، ص 33.
- 16 - أشرف توفيق شمس الدين، أصول اللغة القضائية، محاضرات في القانون الجنائي، جامعة قطر، (د.ت)، ص 02.
- 17 - بيداء عبد الحسن ردام، دراسة الوعي اللغوي في الخطاب القانوني محاكم العراق أمودجا، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 44، سنة 2020م، ص 285.
- 18 - شاييم بيرلمان، فلسفة الحجاج القانوني بين شمولية السلطة وعنف الإيديولوجيا، تر: أنوار طاهر، حوليات معهد الفلسفة لجامعة بروكسل، 1969 ص 118.
- 19 - أحمد حاجي صفر، أدوات الحجاج القانوني وتقنياته، الأحكام في المحاكم القطرية نموذجاً، جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية ص 14.
- 20 - محمد أمعيط، الروابط والعوامل الحجاجية في المناظرة السياسية مناظرة على للخوارج أمودج دراسة حجاجية، مجلة إحالات، العدد 07، جوان 2021، ص 63.
- 21 - المرجع نفسه، ص 64.
- 22 - سليمة محفوظي، حجاجية الروابط اللغوية نماذج مختارة من رسائل الجاحظ الأدبية، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07، العدد 05، ديسمبر 2021، ص 84.
- 23 - أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، ص 26.
- 24 - مداولة تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، 24 صفر 1428هـ / 14 مارس 2007م، ص 16.
- 25 - المصدر نفسه، ص 16.
- 26 - مداولة تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 16.
- 27 - جلالي علي، أثر العامل الحجاجي في بلاغة خطاب عبد القاهر الجرجاني، مجلة فصل الخطاب، المجلد 10، العدد 02، جوان 2021، ص 11.
- 28 - المرجع نفسه، ص 11.
- 29 - عبد علي حسن ناعور، العوامل الحجاجية في آيات الأعراف والتقاليد، المجلة الأكاديمية العالمية للغة العربية وآدابها، 2019، ص 66.
- 30 - مداولة تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص 17.
- 31 - المصدر نفسه، ص 18.
- 32 - المصدر نفسه، ص 17.